أثر الزكاة على الاستهلاك

SUHEL AHMAD FADEL HAWAMED
Istanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

ملخص

غالبا ما ينظر إلى الزكاة أنها شعيرة تعبدية لا يزيد دورها عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، بينما يتولى هذا البحث إبراز الوظائف الحقيقية للزكاة، حيث يبين أن للزكاة آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية، عن طريق دورها في زيادة الطلب الاستهلاكي، وأثره على تحفيز الاستثمار،، والإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار كينز إلى ذلك، و وانتهى البحث أن للزكاة آثار مباشرة على الفعالية الاقتصادية من خلال رفعها لمستوى الطلب الفعال الاستهلاكي .

الكلمات المفتاحية: الزكاة، الاستهلاك، الاستثمار

ZEKATIN TÜKETİME ETKİSİ

ÖZ

Genellikle Zekat ibadetine müslüman toplumun fertleri arasında sosyal dayanışmayı sağlamaktan öte daha çok kulluk şuurunu arttırıcı dini bir vecibe olarak bakılmaktadır. Zekatın gerçek işlevselliğini ortaya koymayı konu edinen bu araştırmada tüketici talebinin artması ve yatırımlar üzerindeki teşvik ve etkileyiciği yönüyle zekatın ekonomik kalkınmadaki olumlu neticeleri üzerinde durulacaktır

Anahtar Kavramlar: Zekât, Tüketim, Yatırım

المقدمة

الحمدلله رب العالمين الذي أنزل لنا الشرع القويم ورضي لنا الإسلام دينا شاملا لشؤون الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم بعدد قطر الغمام معلم الناس الخير ومرشد البشرية إلى ما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة، المبعوث بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا رحمة للعالمين وبعد:

لعلنا نجد أن المشروع المالي الإسلامي يتناول في فرضيته للزكاة مسألة مضاعفة المتداول النقدي مساهمة في تحقيق الأغراض الاقتصادية وذلك عن طريق توفير السيولة كمصدر من مصادر التمويل، ويضاعف أيضاً عن طريق الإنفاق على أصحابها المستحقين لها وفي مصارفها المحددة ذات الميول الحدية الاستهلاكية العالية مما يزيد القوة الشرائية التي بأيديهم ينفقونها في الغالب جميعها على حاجاتهم الاستهلاكية.

فتتضح أهمية هذا البحث في محاولة لدراسة هذا الأثر للزكاة على الاستهلاك، الذي يؤدي بالمحصلة للتأثير على الإنتاج، لتدليل على أهمية هذه المعجزة التشريعية- الزكاة- التي فرضها الله على عباده لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء منكم، وتتضح مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل هدف الزكاة مقصوراً على محاربة الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية فقط، أم هناك أهداف أخرى؟

2- هل الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل؟

3- هل للزكاة آثار مباشرة على الفعالية الاقتصادية من خلال رفعها لمستوى الطلب الفعال الاستهلاكي؟

4- هل الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعيها؟

الدرسات السابقة:

1. أثر الزكاة على دالة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، أحمد فؤاد درويش وأحمد صديق، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، ص 59-67، 1984م.

هذه الدراسة قامت على افتراض أن الزكاة لا تؤدي إلى زيادة الطلب العام على الاستهلاك، وبنى هذه الفرضية على قيام مجتمع إسلامي يحكم بالنظام الاقتصادي الإسلامي بشكل كامل، ويكاد لا يوجد فيه محتاج، وحاول الباحث اثبات هذه الفرضية بشكل موجز.

2. أثر الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي للزكاة على الطلب الكلي، فرحي محمد وبوسبعين تسعديت، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها بالعالم الإسلامي.

تناول الباحث في هذه الدراسة دور الزكاة الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دراسة آثارها الاقتصادية على الاستهلاك والاستثمار، وتوصل إلى أن للزكاة أثر غير مباشر على تخصيص الموارد من خلال آثارها على الاستهلاك والادخاروالاستثمار.

لكن هاتين الدراستين لم تعطي موضوع أثر الزكاة على الاستهلاك حقه، ولم تستطع الوصول إلى آثار الزكاة بشكل تفصيلي على الطلب الاستهلاكي، بل على العكس فالدراسة الأولى حاولت اثبات عدم وجود علاقة بين الزكاة والاستهلاك، فجاءت هذه الدراسة محاولة ما يلي:

1. توضيح مفهوم الاستهلاك وتحديد العوامل التي تؤثر بزيادة الطلب الاستهلاكي.
2. إثبات أثر الزكاة على زيادة الطلب الاستهلاكي وما له من آثار اقتصادية أخرى.
3. اثبات أن الميل الحدي للاستهلاك عند المستحقين للزكاة، أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند المخرجين للزكاة.

وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستهلاك ومحدداته:

المطلب الأول: معنى الاستهلاك:

المطلب الثاني: محددات الاستهلاك:

المبحث الثاني:أثر الزكاة على الاستهلاك:

المطلب الأول: أثر الزكاة في توزيع الدخل:

المطلب الثاني: الاستهلاك كدالة للدخل:

المطلب الثالث: ماهية أثر الزكاة على الاستهلاك.

المبحث الأول: الاستهلاك ومحدداته:

المطلب الأول: معنى الاستهلاك:

لا بد في مطلع هذا البحث أن نبين بعض المفاهيم التي تتعلق بعنوان البحث، من خلال عرض وجهة النظرية الاقتصادية، لحاجتنا لاستخدام التحليل الاقتصادي في الوصول للهدف النهائي لهذه الدراسة.

ونبدأ بتعريف الاستهلاك لما له من أهمية في الاقتصاد بالعموم وبموضوع بحثنا بالخصوص، يقول ساموليسون في كتابه الاقتصاد:" لفهم الاقتصاد يتوجب علينا فهم القوى الكامنة خلف الاستهلاك والاستثمار، فمع ارتفاع الدخل، تزداد رغبة الناس في شراء السلع والخدمات التي تحسن من مستوى معيشتهم اليوم (ملابس أفضل، وسيارة أجمل، وبيت أكبر) . وفي نفس الوقت، ترغب القطاعات الإنتاجية في الإفادة من الفرص المربحة بالاستثمار للمستقبل (مصانع أكبر، ومنتجات أحدث، وتدريب أفضل للعمال) ، ويلعب التفاعل بين الاستهلاك والاستثمار للمستقبل دور رئيسا في تقرير الثروة الاقتصادية الكلية لأمة ما، فحين

ينمو هذا الإنفاق يرتفع في العادة الناتج والعمالة، وحين تضعف ثقة العمالة، يهبط الطلب الإجمالي، ويسقط الاقتصاد في الأزمات المالية في الركود أو حتى الكساد"[1] .

عرف الاقتصاديين الاستهلاك بعدة تعريفات، من هذه التعريفات أن الاستهلاك: هو عمليات الإشباع المتوالية للحاجات بواسطة السلع والخدمات[2] .بينما نجد الاقتصادي الفرنسي جاستون ديفوسيه يرى الأخذ بالمعنى الواسع للاستهلاك، الذي يشمل الاستهلاك غير المباشر «الوسيط أو المنتج»، والاستهلاك المباشر «النهائي أو التام أو غير المنتج»، وعليه فإن تعريف الاستهلاك عنده هو: «استخدام ناتج العمل لإشباع حاجة، دون التمييز بين نوعي الاستهلاك»[3].

أما الدكتور أحمد زكي بدوي فيقول معرفًا الاستهلاك في «معجم المصطلحات الاقتصادية» بأنه: «النشاط الذي يُشبع به الإنسان حاجاته»[4] .

مما سبق فإنه يمكن للباحث تعريف الاستهلاك بإيجاز بأنه «استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات الإنسانية» [5]، لعل هذا التعريف هو الأقرب للصواب.

فالاستهلاك اذا هو الشرط المادي للوجود الانساني واستمراره لأنه به قوام الطاقات الجسدية والعقلية والروحية[6]، والاستهلاك قرار اقتصادي يتخذه المستهلك لإشباع حاجاته من السلع والخدمات التي يحتاجها ويلجأ إلى تمويل استهلاكه لتلك السلع والخدمات في حالة عدم توفر أو كفاية مواده الذاتية، أو التوسع في الاستهلاك ورفع مستوى معيشته أو مواجهة الطوارىء أو الحوادث أو لانخفاض تكاليف التمويل أو بسبب سهولة وملائمة الحصول على تلك السلع بأسلوب الائتمان كما في استخدام بطاقات الائتمان [7].

وعرفه بعضهم: أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم انفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطرية مباشرة .

وهناك حالات مثل الرواج والكساد تؤثر تأثيرا سلبيا أو ايجابيا على الإنفاق الإستهلاكي، ففي أثناء الرواج يزدهر الاقتصاد، حيث تتوفر فرص العمل، يزداد حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وينمو تبعا لذلك الحجم الحقيقي للإنتاج القومي .

---

[1] - ساموليسون ونورد هاوس، بول ووليام، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، عمان، الأردن، ط2006 2م ، ص455 .

[2] - السبهاني، عبد الجبار، الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001م، ص259

[3] -الرماني، زيد بن محمد، الاستهلاك في الإسلام، مجلة الداعي العلمية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، الهند، ذو القعدة، 1428ه ،ديسمبر 2007م، العدد11، ص2

[4] -الرماني، الاستهلاك في الإسلام، المرجع السابق، العدد11، ص2

[5] -الرماني، زيد بن محمد، الاستهلاك في الإسلام، مجلة الداعي العلمية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، الهند، ذو القعدة، 1428ه ،ديسمبر 2007م، العدد11، ص2

[6] - السبهاني، الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي، ص259 .

[7] -الساعاتي، د.عبد الرحيم،تمويل المستهلكين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص3،

www.kantakji.com

أما في فترات الكساد، فيتباطأ معدل نمو كل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتنعدم الفرص الجديدة للعمل وتزداد نسبة البطالة، تتولد الأزمات المالية وتفقد البنوك قدرتها على أداء وظيفتها بنجاح[8] .

وتنقسم مكونات السلع الإستهلاكية- الاستهلاك الكلي- إلى:

1- سلع معمرة "durable goods " كالثلاجة والأثاث والسيارة .

2- سلع غير معمرة"nondurable goods " كالخضار والفواكه والملابس .

3- الخدمات"services " وتشمل كافة الخدمات كخدمة الطبيب، والتأمين والبنك وغيره .

ويحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأنه في العادة يستحوذ على ما يزيد عن (70%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول [9].

والذي يهمنا في موضوع الاستهلاك مقدار تأثره بمستوى الدخل وزيادة الدخل، وارتباط هذه الزيادة بتحريك عجلة الاقتصاد من عدمه.

المطلب الثاني: محددات الاستهلاك:

وضع الاقتصاديين عدد من محددات الاستهلاك وكان أهمها هو الدخل واعتبروا أن الدخل هو دالة الاستهلاك، في هذا المطلب سنبين ذلك ومدى ارتباط ذلك بالزكاة التي تزيد مستوى الدخل.

1-توزيع الدخل:

كلما كان توزيع الدخل أقرب الى العدالة فإن إقبال الأفراد على الاستهلاك سيكون أكبر وذلك لأن الميل الحدي للفقراء أكبر من الأغنياء[10] ، هذه الفرضية قال بها الاقتصاديين ويؤيدها الواقع العملي.

إذ إن أصحاب الدخول الصغيرة ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الاستهلاك بينما تقل هذه النسبة عند أصحاب الدخول المرتفعة، فعلى فرض ثبات الدخل او أعيد توزيع الدخل بحيث يزيد نصيب ذوي الدخول الصغيرة وهم طائفة الأجراء[11] حينئذ نجد أن الميل الحدي للاستهلاك يزيد، والعكس صحيح اذ يؤدي زيادة دخول الأغنياء إلى نقص الاستهلاك وزيادة الميل للادخار[12]، وبهذا الصدد نجد أن الزكاة تسهم بشكل فعال في توزيع الدخل .

---

[8] - عريقات واسماعيل، عبدالرحمن وحربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2004م ، ص101 .

[9] - الوزني والرفاعي، خالد وأحمد، مباديء الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط8، 2006م ، ص158 .

[10] - الطاهر وأبو مغلي وشقر، اسمهان وعامر وعامر، دار البداية،عمان، الأردن، ط1، 2006م، ص43 .

[11] - هاشم، اسماعيل محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1985م، ص101 .

[12] - المرجع السابق، ص101 .

2- الدخل:

هناك صلة وثيقة بين دخل الإنفاق وبين الاستهلاك، حيث تشير الدلائل الى أن المستهلكين بشكل عام يختارون مستوياتهم الاستهلاكية بناء على الدخل الحالي، وبعين اخرى على الدخل المتوقع على المدى البعيد، ولكي نفهم كيف يعتمد الاستهلاك على اتجاهات الدخل على المدى البعيد، فقد طور العلماء نظرية الدخل الدائم وفرضيات دورة الحياة، والمقصود بنظرية الدخل الدائم: هو مستوى الدخل الذي قد تحصل عليه الأسرة، حين تزال التأثيرات المؤقتة- مثل الطقس أو دورة اقتصادية صغيرة [13].

وكما افترض كينز فإن الاستهلاك يعتمد على الدخل في صورة علاقة دالية وثابتة، كما هو الحال بالنسبة لنظرية الثمن إذ تعتمد الكمية المطلوبة على الثمن[14]، وهكذا يكون هناك علاقة دالية ثابتة بين حجم دخل المستهلك والمقادير التي ينفقها على الاستهلاك[15] .

وفيما يخص دخل الاستهلاك الشخصي للعاملين فهي تعتمد على أعدادهم وعلى مستوى الأجور والمرتبات المدفوعة لهم. وفي المجتمع الرأسمالي فان هذه النفقات تشكل مبلغا غير ضئيل سواء قبل أو بعد اقتطاع الضرائب، ولا يعود هذا الأمر إلى متوسط الأجر أو الراتب للعامل الواحد بفرده فقط وإنما بشكل رئيسي إلى الأعداد الكبيرة المنخرطين في حقل الإنتاج، ومع انخفاض نسبة وإعداد العاملين في حقل الإنتاج، فان الدخل الشخصي للعاملين في هذه الحالة لن يشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي مبلغ وسائل الاستهلاك الشخصي الفعال[16] .

3-الثروة:

وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية .لكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى من الأغنياء يملكون أموالا وعقارات، لكن ليس لديهم وظيفة ولا يتقاضون راتبا كدخل ثابت، وهذا يعني أن الثروة أعم من الدخل .

4-سعر الفائدة:

لاتجاهات سعر الفائدة أثرها في اتجاه الأفراد نحو الاستهلاك أو الادخار من ناحية تأثيره على قيم الأصول التي يملكها المستهلكون أو عوائدهم من إيداع أموالهم في المصارف لقاء الفائدة عليها، فقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى نقص الأصول المالية الذي يجعل الأفراد يميلون إلى الادخار وينقص استهلاكهم، ويحصل العكس عند انخفاض أسعار الفائدة حيث يزيد ميل الأفراد إلى الاستهلاك على حساب الادخار، وعموما فليس هناك أي دليل إحصائي يؤيد أثر سعر الفائدة على الاستهلاك [17].

5-التوقعات:

---

[13] - ساموبلسون ونورد هاوس ، الاقتصاد، ص464 .

[14] - هاشم، اسماعيل محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، ص97 .

[15] - هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، ص97 .

[16] -التل، نادر ادريس، آفاق اقتصاد السوق، دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، الأردن، ط1، 1991م، ص30-31 .

[17] - عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الاسلامي (الاقتصاد الكلي) ، دار البيان العربي،جدة، 1985م، ج4، ص140 .

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد مثلا زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات الآن، على اعتبار ما سيحصل عليه، مع أن الدخل الحالي لم يتغير[18]، ومن جهة أخرى في حالات الحرب مثلا، قد يؤدي قيام الحرب إلى توقع عدم كفاية العرض، أو انخفاض الإنتاج للأغراض السلمية، بسبب التوسع في المعدات العسكرية، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع بسبب الندرة النسبية، في هذه الحالة يزيد الميل للاستهلاك عن المعدل العادي نتيجة تخزين كثير من الناس للسلع لأنهم يتوقعون عدم إمكانية الحصول عليها فيما أو تعذر الحصول عليها[19] .

والذي يهمنا في المحددات السابقة للاستهلاك هو توزيع الدخل والدخل لتعلقهما بموضوع البحث وارتباطهما بالزكاة لما لها من أثر ايجابي في توزيع الدخل وزيادة الدخل، وسنبحث في المبحث التالي عن آثار ذلك على الاستهلاك.

المبحث الثاني:أثر الزكاة على الاستهلاك:

في هذا المبحث سنتعرض آثار الزكاة على الاستهلاك من خلال الاستفادة مما ذكره الاقتصاديين عن محددات الاستهلاك وارتباطها بالزكاة.

المطلب الأول: أثر الزكاة في توزيع الدخل:

الزكاة التزام مالي – نقدي أو عيني – ورد في القرآن الكريم، وفصلت الأحاديث النبوية الشريفة وعاءها وتوقيتها وشروطها، وتفرق الزكاة عن الضرائب باستمراريتها وثبوتها، وهذه ميزة كبرى للزكاة[20].

وتوزع الزكاة طبقاً للمصارف أو الوجوه الواردة في الآية الكريمة: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [21]، وواضح أن المستفيد الأعظم من الزكاة الفئات المحتاجة أو الفقيرة، وتخصيص الإنفاق وربطه لسد احتياجات رأس المال البشري، فلا بد أولاً من سد الحاجات الإنسانية المباشرة، وحصيلة الزكاة محصنة من تناقص القوى الشرائية، وهدف الزكاة إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه، حيث أن من أهداف الإسلام الكبيرة في المجال الاقتصادي إقامة توازن اقتصادي اجتماعي عادل، مقتضى هذا أن يشترك الناس في الخبرات والمنافع ولا يقتصر تداولها على فئة الأغنياء وحدهم ويحرم الآخرون.

([18]) - الوزني والرفاعي ، مباديء الاقتصاد الكلي، ص167-168 .

([19]) - هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، ص 100.

([20]) صقر، محمد أحمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، تأثير الزكاة على التوزيع بتخصيصها الإنفاق، ط1، 1980م، ص 64

(21) سورة التوبة : آية 60

قال تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً) [22]، وكلمة جميعاً في الآية يجب أن يكون تأكيد لما هو في الأرض، أو للناس المخاطبين، ومن هنا يعمل الإسلام على عدالة التوزيع، وتقارب الملكيات في المجتمع، وهو بنظام الزكاة يعمل على إعادة التوازن، وتضييق الفوارق وتقريب المستويات بعضها من بعض[23].

فالزكاة لها آثار كبيرة أيضاً في الاستهلاك القومي عن طريق قيام الدولة بتوزيع دخول جديدة للطبقات الضعيفة اقتصادياً تزيد من القوة الشرائية والخدمات الاستهلاكية، وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر الذي تنتجه الزكاة كمدفوعات تحويلية، فإنها تحدث آثارا غير مباشرة متتالية على الإنتاج والدخل والاستثمار، تنتج خلال ما يعرف بدورة الدخل (أي المضاعف) الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، ذلك أنه ينتج عن زيادة النفقات على السلع الإنتاجية، ومن ثم توزيع دخول جديدة أخرى للأفراد في صورة أجور ومرتبات للموظفين والعمال أو أثمان مواد أولية أو ريع، فيقوم المستفيدون من هذه الدخول بتخصيص جزء منها للاستهلاك ويدخرون الباقي إن وجد، طبقاً للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار[24].

والأساس الحقوقي لتوزيع حصيلة الزكاة هي الحاجة ونعني بها حالة من الاضطرار الذي يفقد معه الإنسان صلته بالناتج على أساس العمل والملكية، فلا بد من تحقيق أن هذا الاضطرار لا يد للإنسان فيه لأسباب طبيعية أو لمرض أو شيخوخة[25].

فهدف الزكاة ليس مقصوراً على محاربة الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية، ولكن من أهدافها توسيع قاعدة التملك، وتكثير عدد الملاك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء المعوزين إلى أغنياء مالكين لما يكفيهم، ومن هنا يعمل الإسلام على عدالة التوزيع، وتقارب الملكيات في المجتمع[26].

وإعادة التوزيع هذه المتمثلة في الزكاة لا بد أن يكون لها آثار اقتصادية كبيرة على حياة الناس، ومن أهم هذه الآثار كما سنلحظ في المطالب القادمة أثرها على الاستهلاك .

المطلب الثاني: الاستهلاك كدالة للدخل:

يعد كينز أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل، ومن ذلك الوقت قامت عدة

---

(22) سورة البقرة : آية 29

(23) القرضاوي، يوسف، **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية**، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، ط1، 1980م ص 266.

(24) زكريا بيومي، **المالية العامة الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979م، ص 473-474.

(25) السبهاني، د. عبد الجبار، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص 287.

(26) القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط16، 1986، ج2، ص 888.

دراسات وأبحاث حول الموضوع لتحسين وتعديل الفكرة بالرغم من شيوع القبول العام للفكرة الأساسية والتي تقضي بأن الدخل هو العامل الأساسي المحدد لحجم الاستهلاك.

وهذه العلاقة العامة بين الدخل والاستهلاك والتي يطلق عليها دالة الاستهلاك، حيث توضح كمية الإنفاق التي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل، ويمكننا كتابة الدالة التالية:

$$C = a+by$$

حيث:

C: الاستهلاك.

y:الدخل.

a: تمثل مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر، الاستهلاك الذاتي المستقل عن الدخل.

p: الميل الحدي للاستهلاك.

نلحظ أن معدل الاستهلاك يتزايد مع تزايد الدخل، لكن ما هو حجم الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن الزيادة الدخل؟ إن ميل منحنى الاستهلاك يعبر عن الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل أما الرمز b فيمثل النسبة بين زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل فإذا رمزنا لزيادة الاستهلاك بالرمز ΔC ولزيادة الدخل ΔY يكون[27] .

:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وبصورة خاصة إذا كان $\Delta Y=1$ يكون $b= \Delta C$ أي أن b هو الزيادة في الاستهلاك عندما يزداد الدخل بمقدار 1، نطلق على b اسم الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) (MPC) ، لهذا تكتب:

$$MPC = b$$

ومن الواضح أن هذا الميل الحدي للاستهلاك غير سالب من جهة وأقل من الواحد من جهة ثانية:

$$1> b > 0$$

لأنه إذا ازداد الدخل بمقدار 1 فلا يمكن للاستهلاك أن يقل ولا يمكن أن يزداد بأكثر من زيادة الدخل (وهي 1).

إذا نسبنا الاستهلاك C إلى الدخل Y نحصل على ما نسميه الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume وهو (APC) يمثل الإنفاق الاستهلاكي المقابل للواحدة من الدخل،الميل المتوسط للاستهلاك، وهو متناقص بالنسبة للدخل،كما أنه أكبر دائما من الميل الحدي للاستهلاك.[28].

.

---

[27] - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية للكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م، ص 159]

(28) أحمد أشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية، عمان، 2002م، ط1، ص 488.

$$APC = \frac{C}{y}$$

وعند تقرير هذا الأثر للدخل على الاستهلاك، سنلحظ أثر الزكاة على الاستهلاك من خلال وظيفة الزكاة في زيادة الدخول من خلال إعادة التوزيع

المطلب الثالث: ماهية أثر الزكاة على الاستهلاك:

الزكاة هي أجلى مظاهر إعادة التوزيع وشمول وعاء الزكاة لكل صور المال مدعاة لإيقاع وتحقيق أثرها التوزيعي والتخصيصي في الموارد من خلال كبر حجم قوى الشراء المحولة إلى مستحقين ذوي ميول استهلاكية أعلى وبالتالي فإن الطلب الكلي بعد أداء هذه الفريضة وتوزيعها سيعكس الحاجة الحقيقية للمجتمع بدرجة أكبر مما هو عليه الحال قبل، وللزكاة آثار مباشرة على الفعالية الاقتصادية من خلال رفعها لمستوى الطلب الفعال الاستهلاكي[29].

مع أن هذه النتيجة قد جاءت موافقة للفكرة الأساسية التي تلقت قبولاً عاماً عند الاقتصاديين وهو أن الدخل هو العامل الأساسي المحدد لحجم الاستهلاك، فقد اختلفت آراء الباحثين حول فكرة تأثير الزكاة على الاستهلاك وظهرت عدة آراء حول هذا الموضوع من أهمها:

1. رأي مختار محمد متولي:

يرى متولي أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع، وذلك لأن الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخول القليلة يكون أكبر من الميل للاستهلاك عند أصحاب الدخول المرتفعة، فالنقص في استهلاك أصحاب الدخول المرتفعة الناتج عن إعادة توزيع الدخل سيكون أقل من الزيادة في استهلاك أصحاب الدخول المنخفضة، وعليه سوف يزداد الاستهلاك الكلي للمجتمع، وقد عالج هذه الفكرة عن طريق عدة اقتراحات:

أ. افتراض الدخل النسبي:

طبقاً لافتراض الدخل النسبي يحدد الأفراد إنفاقهم الاستهلاكي آخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وطبقاً لأوزبنري (صاحب هذا الافتراض) يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معيشة معين، ويرى الباحث أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة في اقتصاد إسلامي سوف يؤدي إلى نقص في الاستهلاك الكلي إذا كان هذا الإنفاق يتبع افتراض الدخل النسبي لأن التقليل من عدم المساواة شأنه أن يطيح بجزء من إنفاق المحاكاة الذي يعتمد عليه افتراض الدخل النسبي[30].

---

(29) السبهاني، د. عبد الجبار، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات، ط1، 2005م، ص 424.

(30) متولي، مختار محمد، **أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م1، 1989م، ص 13.

ب. افتراض الدخل الدائم:

يرى فريدمان أن سلوك الأفراد الخاص بإنفاقهم الاستهلاكي لا يتحدد بمستوى الدخل الحالي، وإنما بالدخل الدائم فيكون الإنفاق الاستهلاكي نسبة من الدخل الدائم $C=by^P$ حيث y^P الدخل الدائم.

أما بالنسبة لأثر الزكاة على الإنفاق الاستهلاكي باتباع فرض الدخل الدائم يتوقف على نظرة كل فئة إلى هذا التوزيع، فإذا اعتبرته الطبقات المختلفة إجراء عابر، فإن الإنفاق الاستهلاكي لن يتأثر، أما إذا كانت عملية إعادة التوزيع عملية مستمرة سنة بعد الأخرى فإننا سوف ننظر إليها كتغيرات دائمة في الدخل، ولما كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل الدائم ثابتة عند الأثر ذوات الدخول الدائمة المختلفة فإن الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع لن يتغير بافتراض الدخل الدائم.

ج. افتراض دورة الحياة:

طبقاً لهذا الافتراض يتوقف الإنفاق الاستهلاكي ليس فقط على دخل الأسرة وإنما أيضاً على ما لديها من ثروة وعلى دخلها للفترات المستقبلية المتوقعة، فعليه إذا كان الإنفاق الاستهلاكي يتبع افتراض دخل دورة الحياة فلن نتوقع تغيراً كبيراً في هذا الإنفاق نتيجة إعادة توزيع الدخل لأن الدخل الناجم عنها سوف يكون صغيراً بالمقارنة بالدخل الذي سوف يحصل عليه الفرد طول فترة حياته (أي دخل دورة الحياة) [31].

د. افتراض الإسراع الاستهلاكي:

أوضح التحليل النظري أن افتراض الدخل النسبي وافتراض دورة الحياة ربما لا يتفقان وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بالإسراف والبذخ وحب الظهور والتي تحرم الربا كمصدر من مصادر الدخل، كما أن الإنفاق الاستهلاكي - طبقاً لأحكام الشريعة – قد لا يتوقف على الدخل الحالي بالصورة التي أوضحها كينز وسمينز وأن افتراض الدخل الدائم قد يكون أكثر ملاءمة[32].

لذلك فكر الباحث في إدخال هذه الصيغة الجديدة، وتقوم على فكرة بسيطة هي أنه في الدول الفقيرة جداً يكون الدخل متواضعاً فقط لسد الحاجات الضرورية، وعليه لا يتم إشباع الكثير من الحاجات لضعف القوة الشرائية، فإذا ما زاد الدخل سوف يكون هناك إسراع في الإنفاق الاستهلاكي لتعويض ما فات بسبب ضعف القوة الشرائية، فطبقاً لهذا الافتراض فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع كما هو الحال بالنسبة لافتراض الدخل المطلق التقليدي[33]، وهذا يرتبط إلى حد كبير بأشياء نفسية وسيكيولوجية متعلقة بالطبيعة البشرية التي تزداد عندها الرغبة في الشيء المحرومة منه، على قول كل ممنوع مرغوب.

---

(31) متولي، **أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة**، ص 19.
(32)متولي، **أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة** ، ص 14.
(33) متولي ، **أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة**ص 20.

2. رأي أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق زين:

يتلخص رأيهم بأنه ليس من الضروري أن تؤدي فريضة الزكاة إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع – عند أخذه بنظام اقتصادي إسلامي – عنه قبل أخذه بهذا النظام، كذلك ليس من الضروري أن تؤدي فرضية الزكاة إلى زيادة الميل في المتوسط أو الميل الحدي للاستهلاك في هذا المجتمع. والسبب في ذلك رجع إلى:

أولاً: قد يكون المجتمع الإسلامي من الرخاء الاقتصادي بحيث لا يوجد من يستحق الزكاة أو قد لا يوجد عدد كافٍ منهم لاستيعاب كل حصيلاتها.

ثانياً: إن الأمر يتوقف على حجم كل من الميل الحدي للاستهلاك عند كل من مستحقي الزكاة ودافعيها وليس هناك أدلة قاطعة على ضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك عند الفئة الأولى أكبر منه عند الثانية.

ثالثاً: وحتى مع افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكثر منه عند الأغنياء فإن الأمر يتوقف على حجم الأنصبة الحدية للدخول لكل فئة من دافعي الزكاة وقابضيها، أي أن الأمر يتوقف على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع(34).

وبالنسبة للافتراض الأول بأنه لا يوجد من يستحق الزكاة فهذا خارج محل النقاش، لأننا لا نتحدث عن أثر الزكاة في حال عدم إخراجها ، بل على العكس، وبالنسبة للسبب الثاني بعدم وجود أدلة على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء فهذا يخالف الواقع الذي ثبت من خلال الاستقراء ومن خلال دراسة الطبيعة البشرية، وبالنسبة للسبب الأخير فالمفترض في الاقتصاد الإسلامي أن توزيع الدخول يكون بشكل عادل إذا طبقت الزكاة بالشكل الصحيح.

3. **رأي الدكتور محمد أنس الزرقا:**

يرى أن زيادة الاستهلاك الكلي يعتبر أمراً متوقعاً جداً نتيجة للزكاة، لكن لا يمكن الجزم بإذا ما كانت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الكلي ستزداد أو ستنقص، حيث أن الزكاة ستحفز على الاستثمار وستزيد الدخل والاستهلاك، ولكن أيهما سيزيد بنسبة أكبر أمر لا يمكن الجزم به، وهو يؤيد رأي الدكتورين الزين ودرويش في الفقرة أعلاه(35).

4. رأي منور إقبال:

وهو يرى أن كلاً من متولي من جهة والزين ودرويش من جهة أخرى على صواب في النتائج التي توصلوا إليها في إطار الافتراضات التي وضعوها، وكلا الجانبين سلكا من الناحية النظرية نفس المسلك بالرغم من النتائج المتعارضة التي توصلوا إليها، ولكنه يميل إلى الأخذ بنموذج متولي لأن افتراضاته أكثر معقولية، لكن يصعب القول باتجاه التأثير إيجابياً في حالة تطبيق مفاهيم الإسلام كلها معاً، حيث أن إدخال الزكاة في ظل النظرية الكنزية، سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، لكن إدخال مفهوم الوسطية وعدم الإسراف والاعتدال في الاستهلاك سيؤدي إلى هبوط المستوى الكلي للاستهلاك(36).

---

(34) درويش وزين، أحمد فؤاد ومحمد صديق، **أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، 1984م، ص66].

(35) قحف، منذر، **اقتصاديات الزكاة**، المعهد العالمي للبحوث والتدريس، ط1، 1997م، ص 212.

(36) المرجع السابق، ص 212.

5. رأي منذر قحف:

يرى أن تطبيق الزكاة قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من خلال زيادة ميل دافعي الزكاة إلى استهلاك جزء من مدخراتهم في حالة انعدام فرص استثمارها بشكل مربح، لأن الزكاة تفرض على المدخرات تناقصاً مستمراً في حالة بقائها مكتنزة، وهذا الوضع يفرض تغييراً في عقلية المستهلك وسلوكه عند اتخاذ قرار تخصيص دخله بحيث سيفكر آلياً في استثمار هذه المدخرات، وإن وجد الاستثمار غير مربحاً سيفضل استهلاكها بدلاً من تركها تتناقص[37].

7. رأي محمد السحيباني:

بعد أن ناقش جميع الآراء السابقة من مؤيدين ومعارضين لأثر الزكاة الإيجابي على أن يزداد الطلب الاستهلاكي خلص إلى أنه من المتوقع أن يكون أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي إيجابياً، أي أن يزداد الاستهلاك الكلي في المجتمع زيادة ملموسة عند تطبيق الزكاة، لكنه أضعف من الأثر الذي توقعه متولي وأقوى مما توقعه الزين ودرويش، وذلك بناءً على الافتراضات التالية:

1. الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعيها، ويدعم ذلك اعتباران:

أن الفقراء ينفقون تناسباً على الاستهلاك أكثر من الأغنياء، وقد انبثقت هذه البيانات من مقطع عرضي (تحليل مقطعي إحصائي لبيانات حول أسر بمستويات مختلفة من الدخل وتحليل حجم إنفاقها ونوعه الخ)، حيث تبين أن الأسر المنخفضة الدخل تدخر بطريقة منتظمة ادخاراً سالباً، وكلما زاد الدخل انخفض معدل الاستهلاك بمعنى انخفاض المعدل الحدي للاستهلاك[38].

إن الاختلاف في الميول الاستهلاكية يعتمد على درجة عدم المساواة في توزيع الدخل، وكلما ارتفعت درجة عدم المساواة ازداد أثر تحويل الدخل من ذوي الدخول المرتفعة إلى ذوي الدخول المنخفضة على الاستهلاك.

2.يوجد في الأحوال العادية نسبة معينة من الفقراء في المجتمع بوسعهم امتصاص أغلب حصيلة الزكاة، وذلك بناءً على ما يلي:

وإن كانت تعاليم الإسلام تحث على العمل وتكره بالبطالة، إلا أن هناك احتمالاً لوجود فقراء خارج قوة العمل، وهم العاجزون عن الكسب والعمل بسبب الكبد أو المرض أو الصغر أو ممكن أن يكونوا فقراء داخل القوة العاملة.

أ.تهدف الزكاة إلى توفير مستوى الكفاية للفقراء، وأن هذه الكفاية تشمل ما هو أكثر من الحاجات الضرورية، وهو يرتبط أساساً بالمستوى العام للمعيشة، وهذا يزيد من احتمال وجود فقراء في الأحوال العادية.

ب.يندر في الواقع أن لا يوجد من يستحقون الزكاة، وما حدث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز هو استثناء والفروض العامة لا تبنى على الاستثناءات.

---

(37) المرجع السابق، ص 212.
(38) قحف، اقتصاديات الزكاة، ص 197.

ج.إن أسباب الفقر كثيرة ومتنوعة، مما يوحي بوجود نسبة من الفقراء دائماً قد تزيد أو تنخفض لكن لا تختفي.

1.يمثل الفقراء عادة الجزء الأكبر من مستحقي الزكاة، فهم يحظون بالنسبة الكبرى من حصيلة الزكاة حتى مع وجود غيرهم من المستحقين الأغنياء وذلك لما يلي:

أ.يلاحظ في المصارف التي لا يشترط في أصحابها الفقراء أنها وجدت لأمر طارئ كالحرب أو عتق الرقيق... الخ، فمجالاتهم تضيق في أزمنة كثيرة مما يعمل على تقليل نسبتهم إلى إجمالي المستحقين.

ب.كثيراً ما يقوم المستحقون غير الفقراء بالإنفاق في الاستهلاك كالمجاهد وابن السبيل.

2.يضعف في الأحوال العادية احتمال إنفاق الزكاة استثماريا[39].

النتيجة:

تضاعف نفقات الضمان الاجتماعي من معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي، حيث أن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك حيث أن من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين... تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، فهم يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم والتي تعود عليهم من ادخارهم، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه، فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائمة في إشباع رغباتهم وحاجاتهم الضرورية، وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق.

وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم يحتفظون بمعدلات استهلاكهم العالية حتى عند انخفاض دخولهم، حيث تنخفض بأقل من الانخفاض في حجم معدلات استهلاكهم وهذا يعني بقائها عالية، مما يحفز الطلب الاستهلاكي على الارتفاع فنفقات الزكاة في إغنائها للفئات الفقيرة ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك إلى جانب نفقات الأغنياء الثابتة التي تزيد من فوائض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك، فترتفع أسعارها ومن ثم تصبح الحاجة ماسة للإنتاج، ومن ثم تزيد حجم المعروض من سلع الاستهلاك، لأن فئات مصارف الزكاة تؤدي إلى تكون فوائض عالية في معدلات الطلب الاستهلاكي بالنسبة للمعروض من السلع الاستهلاكية[40]

يتناول المشروع المالي الإسلامي في فرضيته للزكاة مسألة مضاعفة المتداول النقدي مساهمة في تحقيق الأغراض الاقتصادية، وذلك عن طريق توفير السيولة كمصدر من مصادر التمويل، ويضاعف أيضاً عن طريق الإنفاق على أصحابها المستحقين لها وفي مصارفها المحددة ذات الميول الحدية الاستهلاكية العالية، مما يزيد القوة الشرائية التي بأيديهم ينفقونها في الغالب جميعها على حاجاتهم الاستهلاكية[41] .

---

[39]() - قحف، **اقتصاديات الزكاة**، ص 198.

(40) غازي عناية، **الزكاة والضريبة**، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1995م، ص 333.

41 – المرجع السابق .

اذا فمن أهم أهداف الزكاة: ضمان حد أدنى من الدخل وإعادة توزيع الدخل[42]،كذلك تعد نوعاً من أنواع توزيع الثروات بما يحقق التقارب بين الطبقات ويحول دون تكديس الأموال بين أيدي الأغنياء[43].

إن أموال الزكاة التي يحصل عليها الفقراء تساعد على خلق قوة شرائية لديهم وهذا ينعكس على الغني نفسه، فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الإنتاج التي تكون مملوكة للأغنياء، ومن ثم فإن انتقال الأموال من الأغنياء إلى الفقراء يؤدي إلى زيادة منفعتها الحدية فهي عندما تكون بأيدي الأغنياء تكون منفعتها الحدية منخفضة، فانتقالها إلى الفقراء يزيد منفعيتها الحدية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة، فالنتيجة التي توصل لها البحث تؤكد أثر الزكاة على رفع الطلب الاستهلاكي الذي بدوره يحفز الإنتاج والاستثمار مما يعزز الفعالية الاقتصادية.

(42) محيي، محمد سعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2003م.

(43) سلطان محمد علي، **الزكاة تطبيق محاسبي معاصر**، دار المريخ، الرياض، 1986م، ص 20.

الخاتمة

التوصيات والنتائج

أولا: النتائج

1- هدف الزكاة ليس مقصوراً على محاربة الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية، ولكن من أهدافها توسيع قاعدة التملك، وتكثير عدد الملاك وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء المعوزين إلى أغنياء مالكين لما يكفيهم .

2- الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل .

3- الزكاة هي أجلى مظاهر إعادة التوزيع، وشمول وعاء الزكاة لكل صور المال مدعاة لإيقاع وتحقيق أثرها التوزيعي والتخصيصي في الموارد من خلال كبر حجم قوى الشراء المحولة إلى مستحقين ذوي ميول استهلاكية أعلى، وبالتالي فإن الطلب الكلي بعد أداء هذه الفريضة وتوزيعها سيعكس الحاجة الحقيقية للمجتمع بدرجة أكبر مما هو عليه الحال قبل، وللزكاة آثار مباشرة على الفعالية الاقتصادية من خلال رفعها لمستوى الطلب الفعال الاستهلاكي

4- الميل الحدي للاستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعيها

5- يوجد في الأحوال العادية نسبة معينة من الفقراء في المجتمع بوسعهم امتصاص أغلب حصيلة الزكاة .

6- يمثل الفقراء عادة الجزء الأكبر من مستحقي الزكاة، فهم يحظون بالنسبة الكبرى من حصيلة الزكاة حتى مع وجود غيرهم .

7- الزكاة تزيد من الطلب الاستهلاكي وتزيد من الميل المتوسط للاستهلاك وتزيد من الميل الحدي للاستهلاك .

ثانيا: التوصيات:

1- تخصيص أبحاث ورسائل جامعية عن أثر الزكاة على الاستهلاك وعلى الطلب الكلي لأن الموضوع ما زال بحاجة الى بحث وتمحيص .

2- عمل دراسة مسحية عن المستحقين للزكاة وعن ميولهم للاستهلاكية على حسب الواقع التطبيقي .

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد أشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية، عمان، 2002م، ط1.
2. التل، نادر ادريس، آفاق اقتصاد السوق، دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، الأردن، ط1، 1991م .
3. درويش وزين، أحمد فؤاد ومحمد صديق، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع1، 1984م.
4. الرماني، زيد بن محمد، الاستهلاك في الإسلام، مجلة الداعي العلمية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، الهند، ذو القعدة، 1428ه ،ديسمبر 2007م، العدد11.
5. زكريا بيومي، المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979م.
6. الساعاتي، د.عبد الرحيم،تمويل المستهلكين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، www.kantakji.com
7. ساموبلسون ونورد هاوس، بول ووبليام، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، عمان الأردن، ط2006 2م.
8. السبهاني، د. عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، الإمارات، ط1، 2005م .
9. السبهاني، د. عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2001م .
10. سلطان محمد علي، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، دار المريخ، الرياض، 1986م، .
11. صقر، محمد أحمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، تأثير الزكاة على التوزيع بتخصيصها الإنفاق، ط1، 1980م.
12. الطاهر وأبو مغلي وشقر، اسمهان وعامر وعامر، دار البداية،عمان، الأردن، ط1، 2006م.
13. عريقات واسماعيل، عبدالرحمن وحربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2004م .
14. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الاسلامي (الاقتصاد الكلي) ، دار البيان العربي،جدة، 1985م، ج4 .
15. غازي عناية، الزكاة والضريبة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1995م، ص 333.
16. قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة، المعهد العالمي للبحوث والتدريس، ط1، 1997م.

17. القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط16، 1986، ج2، ص 888.
18. القرضاوي، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية،، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، ط1، 1980م .
19. متولي، مختار محمد، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م1، 1989م.
20. محيي، محمد سعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2003م.
21. هاشم، اسماعيل محمد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1985م.
22. الوزني والرفاعي، خالد وأحمد، مباديء الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط8، 2006م .